الصباح الاقتصادية 12
العدد 2264 - السنة الثامنة
الأحد 29 ذو القعدة 1436 - الموافق 13 سبتمبر 2015
Sunday 13 September 2015 - No.2264 - 8th Year

تقرير «بيان للاستثمار» أوضح أن مؤشراته عوّضت جزءاً من خسائرها التي منيت بها في الأسابيع السابقة

السوق الكويتي يواجه أزمة حقيقية ولا بدّ من تدخل لحلها

ذكر تقرير لشركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للاوراق المالية تمكن من إنهاء تداولات الأسبوع الماضي محققا مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة، معوضا بذلك جزء من خسائره التي منى بها في الأسابيع السابقة على وقع تأثره ببعض العوامل السلبية التي يأتي على رأسها انخفاض اسعار النفط. وقد تمكن السوق من تحقيق هذه المكاسب بدعم من عودة عمليات الشراء مرة أخرى في السيطرة على مجريات التداول، لاسيما بعد التراجعات الكبيرة التي شهدتها أسعار الاسهم في الأونة الأخيرة، مما جعلها مغرية للشراء.

من جهة أخرى، ارتفعت وتيرة الشركات المنسحبة من سوق الكويت للاوراق المالية في الآونة الأخيرة، لتصبح كحرة اللثج، حيث تقدم عدد ليس بالقليل من الشركات المدرجة بطلب إلى هيئة أسواق المال بسحب إدراجها من السوق للعديد من الأسباب التي اتفقت غالبية الشركات المنسحبة عليها، أهمها بلوغ أسعار أسهم تلك الشركات إلى ما دون قيمها العادلة وحتى الدفترية، بالإضافة إلى ضعف التداولات وزيادة تكاليف الإدراج والتكلفة المالية والإدارية للمتطلبات الكثيرة والمعقده ، مثل وجوب وضع عضو مستقل في مجلس الإدارة للشركات المدرجة ، رغم كونه غير مساهم في هذه الشركة، وعدم الجمع بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وأسباب أخرى ومن أهمها الإهمال الكبير الذي تعطيه الحكومة ومؤسساتها المختلفة لسوق الكويت للأوراق المالية، وقد أشاع هذا الأمر حالة من القلق والحذر على المتعاملين في السوق، وسط تخوفات من أن تطول هذه الظاهرة شركات أخرى، مما يجعل من السوق الكويتي سوقاً ضعيفاً غير جاذب، الأمر الذي يتطلب تدخلا عاجلا من هيئة أسواق المال ومن الإدارة الاقتصادية للبلاد بشكل عام وعلى وجه الخصوص الهيئة العامة للاستثمار والبنك المركزي، لتدارك هذه الظاهرة والحد منها قبل ان يفقد السوق المزيد من الشركات التي قد تكون شركات جيدة.

وبالعودة إلى اداء سوق الكويت للاوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد عادت مؤشراته الثلاثة للتجمع على الإغلاق في المنطقة الخضراء مجددا، وذلك بعد ثلاثة أسابيع متتالية من الخسائر الجماعية، حيث تمكنت من تحقيق مكاسب أسبوعية متباينة على وقع القوى الشرائية التي طالت بعض الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة في السوق، فضلا عن المضاربات السريعة وعمليات الشراء الإنتقائية التي شملت بعض الأسهم الصغيرة والمتوسطة. هذا ولم يسلم السوق من تأثير عمليات البيع التي كانت حاضرة في السوق خلال بعض جلسات الأسبوع الماضي، حيث شهد السوق عمليات جني ارباح سريعة انعكست سلبا على مؤشرات السوق وتمكنت من تخفيف مكاسبها الأسبوعية، وإن بشكل نسبي.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد انهى السوق تعاملات أولى جلسات الأسبوع مسجلا خسائر عنيفة لمؤشراته الثلاثة، خاصة المؤشر السعري الذي تراجع بنسبة وصلت إلى اكثر من 1.5% على إثر تعرض العديد من الأسهم الصغيرة إلى موجة بيع عشوائية تسببت في تراجع اسعارها بشكل واضح؛ وقد شهد السوق هذا الاداء وسط ارتفاع نشاط التداول وخاصة كمية الأسهم المتداولة، أما في الجلسة التالية، فقد استطاع السوق أن يحقق الإرتفاع لمؤشراته الثلاثة، معوضا بذلك جزء من خسائره التي سجلها في الجلسة السابقة، إذ جاء ذلك وسط نشاط شرائي شمل العديد من الأسهم القيادية والصغيرة، خاصة تلك التي تراجعت أسعارها لمستويات مدنية ومغرية للشراء، وبالتزامن مع ارتفاع نشاط التداول بشكل واضح.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد شهدت مؤشرات السوق تباينا لجهة إغلاقاتها، إذ تمكن المؤشر السعري من تحقيق ارتفاعا بسيطا على وقع عمليات المضاربة السريعة التي تركزت على الأسهم الصغيرة بشكل خاص، في حين أجبرت عمليات جني الأرباح المؤشرين الوزني وكويت 15 على الإغلاق في المنطقة الحمراء، وسط انخفاض نشاط التداول. وفي جلسة يوم الأربعاء، تمكن السوق من تحقيق مكاسب جيدة لمؤشراته الثلاثة، لاسيما المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان استفادا من القوى الشرائية النشطة التي تركزت على الأسهم القيادية والنفيلة، في حين تمكن المؤشر السعري من إنهاء الجلسة محققا مكاسب جيدة نسبيا، ليعوض السوق بذلك خسائره الأسبوعية كاملة، وسط ارتفاع نشاط التداول بشكل لافت، ولاسيما السيولة النقدية التي زادت بنسبة قاربت من 35%. أما في جلسة نهاية الأسبوع، فلم يستطع السوق مواصلة أداءه الإيجابي الذي شهده في الجلستين السابقتين، إذ سجل تراجعا جماعيا لمؤشراته الثلاثة على إثر عمليات جني الأرباح التي طالت معظم الأسهم التي تم التداول عليها، مما حد من مكاسب المؤشرات على المستوى الاسبوعي.

من جهة أخرى، وصلت القيمة الراسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 25.84 مليار دينار بارتفاع بلغت نسبته 0.28% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 25.77 مليار دينار. أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة الخسارة التي سجلتها القيمة الراسمالية للشركات المدرجة في السوق خلال الأسبوع الماضي إلى 7.65% مقارنة بقيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت حينها 27.98 مليار دينار.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,764.92 نقطة، مسجلا نموا نسبته 0.12% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا بنسبة بلغت 0.31% بعد أن اغلق عند مستوى386.71 نقطة، في حين اقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 929.97 نقطة، بارتفاع نسبته 0.60% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق ارتفاع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 5.99% ليصل إلى 13.61 مليون دينار، تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 39.83%، ليبلغ 198.38 مليون سهم تقريبا.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 11.79%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 11.89%، في حين وصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 12.26%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2014.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا لمؤشراتها في نهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات أربعة قطاعات. وقد تصدر قطاع المواد الأساسية القطاعات التي سجلت نموا، إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,001.27 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 5.66%. تبعه قطاع التأمين في المرتبة الثانية، إذ حقق مؤشره نموا أسبوعيا بنسبة بلغت 3.59%، مقفلا عند مستوى 1,125.76 نقطة. تبعه قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة، إذ حقق مؤشره نموا أسبوعيا بنسبة بلغت 2.81%، مقفلا عند مستوى 1,199.85 نقطة، هذا وكان قطاع الخدمات المالية هو الأقل ارتفاعا خلال الأسبوع الماضي، إذ حقق مؤشره نموا أسبوعيا بنسبة بلغت 0.44%، مقفلا عند مستوى 645.01 نقطة.

في المقابل، تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث سجل مؤشره خسارة أسبوعية نسبتها 5.98%، مغلقا عند مستوى 968.38 نقطة. فيما شغل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,046.91 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها 1.73%. أما المرتبة الثالثة فقد شغلها قطاع البنوك، والذي سجل مؤشره تراجعاً نسبته 1.21% مقفلاً عند مستوى 900.30 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع الصناعية، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 0.92%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1,071.63 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 382.69 مليون سهم تقريبا، شكلت 38.58% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 375.19 مليون سهم للقطاع، أي ما نسبته 37.83% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 7.94% بعد أن وصل إلى 78.78 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.78% بقيمة إجمالية بلغت 19.59 مليون دينار. تقريبا، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.53% وبقيمة إجمالية بلغت 15.34 مليون دينار. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 12.12 مليون دينار ، شكلت 17.81% من إجمالي تداولات السوق.

التقرير الاسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية للفترة من 6 سبتمبر إلى 10 سبتمبر 2015

- ضعف التداولات وبلوغ أسعار أسهم بعض الشركات إلى ما دون قيمها العادلة وزيادة تكاليف الإدراج وراء ظاهرة الانسحابات المتكررة
- القيمة الرأسمالية بلغت في نهاية الأسبوع الماضي 25.84 مليار دينار
- الإهمال الكبير من جانب الحكومة ومؤسساتها المختلفة للسوق أشاع حالة من القلق والحذر بين المتعاملين فيه
- قطاع الخدمات المالية احتل المرتبة الأولى وبلغت نسبة تداولاته إلى السوق 28.78% بقيمة إجمالية 19.59 مليون دينار

تقرير «الأولى للوساطة» أشار إلى أن أسهما أخرى حاولت البقاء في دائرة الاستقرار حتى تنتهي هذه الموجة

تراجعات البورصة ارتكزت على الضغوطات البيعية للأسهم القيادية

- غياب عوامل الدعم والمحفزات الحقيقية القادرة على تغيير خطط المستثمرين نحو الشراء كان له تأثير سلبي كبير
- ظاهرة انسحاب الشركات من السوق أثرت بدورها على المؤشرات كما بدا واضحا في جلسات الأسبوع الماضي

البورصة الكويتية تواجه أزمة حقيقية خلال الفترة الاخيرة

أوضح تقرير شركة "الأولى للوساطة المالية" إن موجة التراجعات التي شهدها سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) الأسبوع الماضي ارتكزت على الأسهم القيادية التي تعرض بعضها لضغوطات بيعية بلغت مستويات غير مسبوقة منذ عام 2002 ، فيما حاول البعض الأخر البقاء في دائرة الاستقرار حتى تنتهي هذه الموجة.

وقال تقرير الشركة الصادر امس إن عمليات البيع العشوائية ، وجني الأرباح من قبل صغار المتعاملين وبعض الصناديق ، عزز الضغط على المؤشرات وتراجع القيمة السوقية لغالبية الشركات المدرجة.

ولفت إلى أن ظاهرة انسحاب الشركات من البورصة اثرت سلبا على المؤشرات فضلا عن قرارات المستثمرين في ظل غياب عوامل الدعم والمحفزات الفنية الحقيقية القادرة على تغيير خططهم نحو الشراء.

وذكر أن تعاملات جلسة الأحد الماضي شهدت ارتفاعا في المؤشرات الرئيسية إثر توافر معلومات حول دخول الصندوق السيادي الستقاقوري في مفاوضات مع شركة "صافولا" السعودية لشراء حصة بشركة "أمريكانا" ، في صفقة قيل انها بقيمة أربعة مليارات دولار ، وقادت تلك المعلومات إلى تحقيق الدعم لأسهم مجموعة الاستثمارات الوطنية.

وبين أن عملية الشراء الانتقائي ظلت حاضرة على بعض الأسهم التشغيلية القيادية ، في حين حافظت الأسهم مدنية القيمة على تصدرها واجهة الأسهم الأكثر تداولا ، وسط استمرار حالة التباين على صعيد المؤشرات أوالقطاعات ، ما بين اوامر الشراء للعديد من الاسهم التشغيلية أوالبيع.

وذكر أن القيمة السوقية حققت مكاسب للمرة الثانية خلال أسبوع بلغت حسب إقفالات جلسة الأربعاء 491 مليون دينار ، نتج معظمها من النشاط الذي شهدته اسهم (كويت 15) الذي قفز بنسبة 2ر4 في المئة بما يعادل 9ر21 نقطة ليقفل عند 936 نقطة (قيمة مكوناته تصل الى 60 في المئة من السوق).

وأكد تقرير (الأولى) أن البنوك شهدت موجة من الشراء من قبل المتعاملين ، خصوصا في ظل الأسعار التي تتداول عليها اسهم هذا القطاع والتي تمثل فرصا استثمارية مغرية.

وأغلق سوق الكويت للأوراق المالية تداولاته على انخفاض مؤشراته الثلاثة بواقع 4ر43 نقطة للسعري ، ليصل إلى 5764 نقطة و 2ر5 نقطة للوزني و 4ر6 نقطة ل(كويت 15).

وكان المؤشر الوزني أغلق في افتتاح الأسبوع الماضي على أدنى مستوى له منذ خمس سنوات ، فيما شهدت تعاملات جلسة الأربعاء موجة شرائية مواكبة بذلك نشاط الأسهم العالمية.

وشهدت الأسهم القيادية في الجلسة نفسها ارتفاعات قياسية ، ما كان له أثر إيجابي على مكونات موشر (كويت 15) والمؤشر الوزني وسط تحسن مستوى السيولة المتداولة مدفوعة بتحسن المعنويات قليلا

في إطار استراتيجية استقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية

أكاديمية بنك الكويت الوطني تستقبل الدفعة الـ 14 من المتدربين

قيادات بنك الكويت الوطني في صورة جماعية مع الموظفين الجدد

استقبل بنك الكويت الوطني الدفعة الرابعة عشرة من الموظفين الجدد في برنامجه «أكاديمية الوطني» الذين اجتازوا بنجاح شروط ومعايير الاختيار لهذا البرنامج المكثف المعد خصيصا لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي تم اختيارها للعمل بالبنك. ويندرج هذا البرنامج في اطار استراتيجية البنك الهادفة إلى استقطاب وتوظيف الكفاءات الوطنية.

وكان في استقبال الموظفين الجدد قيادات من بنك الكويت الوطني يتقدمهم مدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك الكويت الوطني عماد احمد العيلاني.

ويوفر برنامج «أكاديمية الوطني» الأول من نوعه على مستوى القطاع الخاص في الكويت التدريب والتاهيل للكوادر الوطنية الشابة لدى البنك، وذلك بهدف إعداد قيادات مصرفية وطنية شابة ذات مؤهلات عالية في جميع التخصصات المصرفية المتطورة، لتلبية تطلعات البنك الرامية إلى الارتقاء المتواصل بالخدمات والنمو المضطرد للأنشطة والخطط التوسعية على المستويين المحلي والإقليمي. وتعكس أكاديمية بنك الكويت الوطني رؤية البنك الذي يضع مسالة التنمية المستدامة للموارد والكوادر البشرية في مقدمة أولوياته بوصفها هدفا استراتيجيا ومسؤولية مشتركة بين الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة والقطاع الخاص الذي ينبغي أن ينهض بمسؤولياته الوطنية ويزيد مساهماته وجهوده في مجال توطين الوظائف وبناء طاقات قيادية جديدة عبر التدريب والتطوير المستمر لمهارات وقدرات الكوادر الوطنية الشابة. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج التدريبي للأكاديمية يمتد لفترة أربعة أشهر ويشمل مختلف جوانب العمل المصرفي مثل: المبادئ المصرفية، إدارة المخاطر، عمل الفرق، تأكيد الذات، المحاسبة المالية، التسويق، التفاوض، الإقراض الاستهلاكي والتجاري هذا بالإضافة إلى التدريب العملي للمشاركين في مواقع العمل.